مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

اختِلافُ الرُّواةِ فِي الأحاديثِ التي روتها عَائِشَةَ –رضِي الله عنها– فِي صفةِ صلاة الْوِتْرِ

د. عواطف بنت نصار الرشيدي
أستاذ مساعد في الحديث وعلومه، قسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالسليل، جامعة سطام بن عبد العزيز
a.alrashedi@psau.edu.sa

المستخلص

جمعت في هذا البحث طُرق حديثِ عَائِشَةَ –رضِي الله عنها–فِي صفةِ صلاةِ الْوِتْرِ وقد وجدتها سبعة طرق؛ طريق هشام بن عروة، عن أبيه، وطريق الزهري، عن عروة، وطريق أبي سلمة، وطريق عبد الله بن شقيق، وطريق علقمة بن وقاص، وطريق سعد بن هشام وطريق الأسود. وقد درست جميع هذه الأحاديث وبيّنت ما وقع فيها من اختلاف في الإسناد وذكرت درجة كل حديث والحكم عليه معتمدة على أقوال الأئمة النقاد، وذاكرةً ما تبيّن لي من خلال النظر في هذه الأحاديث. وبالله التوفيق.

الكلمات المفتاحية: حديث، عائشة، الوتر، تخريج الحديث.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدمة

الحمدُ لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإنَّ الله تبارك وتعالى أنعم على هذه الأمة بخير كتاب، وأشرف نبيّ فجعلها خير أمة أخرجت للناس.

وقد حرص أصحاب النبي ﷺ على العمل بسنته، وتبليغها لمن بعدهم، وكان من أهم السنن التي بلغتها عائشة رضي الله عنها صفة وتر النبي ﷺ.

ولأهميته كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يترك الوِتْر، لا حضَرًا ولا سفرًا؛ بل وصل التأكيد عليها عند بعض أهل العلم؛ كالإمام أحمد أنه قال: "إن من لم يُوتِر فهو رجل سوء، لا ينبغي أن تُقبَل شهادتُه"(١). وقال النووي: "إن من السنة جعل آخر صلاة الليل وترًا، وبه قال العلماء كافة"(٢).

أهمية البحث:

من أهم السنن التي بلغتها عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ صفة وِتر النبي ﷺ مفصلة مبينة، فحرص التابعون على نشرها وروايتها عنها، فصارت هذه الصفة مرجعاً للأئمة.

ولما كان هذا الحديث بهذه الأهمية بين الأمة، فالاشتغال به رواية ودراية يعدّ امتداداً لهذا الحرص، كما هو تبليغ لسنة النبي ﷺ التي سار عليها الصحابة في هذه العبادة العظيمة، عبادة الوِتر.

---

(١) ينظر: ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: (محمود بن شعبان بن عبد المقصود. وآخرون)، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م (١٢١/٩).

(٢) ينظر: النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، د.م، الطبعة: الثانية، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٣٩٢هـ، (٢٢/٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

كونه أحد الأحاديث التي كثرت طرقها وتشعبت، ووقع الاختلاف في أكثر طبقات رواتها.

لم أقف على بحث جامع لروايات الحديث مع اختلاف طرقها، وبيان عللها الإسنادية منها والمتنية، إلاّ ما تفرَّق من أقوال أئمة النقد الأوائل.

لهذا اجتهدت وسعيت في دراسة طرق هذا الحديث من حيث الصناعة الحديثية على نحوٍ أرجو أن يكون فيه شيء من التوسُّع في الجمع والتحرير.

مشكلة البحث:

لا شك أنه لا يتم تحرير المسائل المستنبطة من الأحاديث إلا بعد تحرير الحكم على هذه الأحاديث وعلى ما فيها من زيادات، ليتحرر ما يصح منها مما لا يصح، فيكون تحرير ذلك في غاية الأهمية؛ إذا أن بعض الرواة قد يزيدون في الحديث، وقد ينقصون منه فتصحيح الزيادة الغير محفوظة غير مقبول، ولا يبين هذا إلا بالتوسع بدراسة الحديث مع النظر في الإسناد والمتن. وبالله التوفيق

أهداف البحث:

جمع كل طرق الحديث بحدوده السابقة.

بيان ألفاظ هذه الطرق.

الحكم على كل رواية تحتاج لذلك، والخروج بخلاصة للحديث.

الدراسات السابقة:

لم أطَّلع على بحث مُخصَّصٍ جَمع أحاديث هذا الموضوع، والنظر فيه، ممَّا قوَّى عَزمي، وشجَّعني على القيام بهذا البحث.

منهج البحث:

اتبعت في هذه الدراسة منهج الاستقراء، والتحليل، والنقد.

فقد قمت باستقراء الأحاديث الواردة في هذا الموضوع، وتخريجها من مظانها في كتب السنة، ثم درست هذه الأحاديث وحللتها، ونقدتها نقداً حديثياً، مع الموازنة بينها في ضوء منهج النقد عند المحدثين.

خطة البحث:

وقد جعلْتُ هذا البحثَ في مقدّمة، وسبعة مباحث، وخاتمة، ثم فهارس، كالتالي:

المقدمة: عرّفْتُ فيها بموضوعِ البحث، وذكرْتُ دواعي الكتابة فيه، وخطّته، ومنهجي فيه.

المبحث الأول: رواية هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ﵂

المبحث الثاني: رواية الزهري، عن عروة، عن عائشة﵂

المبحث الثالث: رواية أبي سلمة، عن عائشة ﵂

المبحث الرابع: رواية عبدالله بن شقيق، عن عائشة﵂

المبحث الخامس: رواية علقمة بن وقاص، عن عائشة ﵂

المبحث السادس: رواية سعد بن هشام عن عائشة ﵂

المبحث السابع: رواية الأسود، عن عائشة ﵂

المبحث الثامن: رواية القاسم بن محمد، عن عائشة ﵂

المبحث التاسع: رواية مسروق، عن عائشة

ثم الخاتمة، وفيها النتائج والتوصيات.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ثم الفهارس وتشمل: فهرس المراجع والمصادر.

وقد سلكت في هذا البحث المنهجَ التالي:

أوَّلًا: أذكر النص مع الصحابي، ثم التخريج مبدوءاً بالكتب الستة على تَرتيبها المشهور، ثم بعدَها حسبَ الوفيات، ثم أصوغُ التخريجَ بناءً على إسناد النصِّ المذكور، على طريقة المتابعات؛ مبتدئةً بالمتابعة التامّة، ثم القاصرة، وأذكرُ في ختام كلِّ متابعة ما وقعَ فيها مِن فُروقٍ في المتن والإسناد

أكتب النصَّ بكاملِه إسنادًا ومتنًا مِن المصدر المختار، والاختيار يكونُ بتقديم الكتب الستة على تَرتيبها المشهور، ثم بعدَها حسبَ الوفيات، ثم أصوغُ التخريجَ بناءً على إسناد النصِّ المذكور، على طريقة المتابعات؛ مبتدئةً بالمتابعة التامّة، ثم القاصرة، وأذكرُ في ختام كلِّ متابعة ما وقعَ فيها مِن فُروقٍ في المتن والإسناد.

ثانيًا: أدرسُ الحديثَ بعد ذلك مُبيّنةً مَا وقعَ فيه مِن اختلافٍ وإعلال-إن وجد-، وأترجمُ ما أحتاجُ إلى ترجمته مِن الرواة، وأحرصُ على استيعاب نُصوص الأئمّة النقّاد في حُكمهم على الحديث، وبيان ما وقعَ فيه – قدر استطاعتي-.

ثالثًا: أنقل حكم الأئمة الذين تكلموا على الإسناد إن وجد، فإن لم أجد اجتهدت حسب طاقتي وعلمي والله المعين.

رابعاً: أجعل خاتمةً لهذا البحث أبيّنُ فيها أهمَّ النتائج التي توصَّلتُ إليها، واستفدتُها مِن هذا البحث، والله الموفق.

***

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

المبحث الأول: رواية هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ﵂

قال البخاري (٢/٥٢ح١١٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلاَثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ».

التخريج:

أخرجه أبو داود (٢/٣٩ح١٣٣٩) عن عبد الله بن يوسف القعنبي،

أحمد (٤٢/٢٧٩ح٢٥٤٤٧) عن عبد الرحمن بن مهدي،

والنسائي في الكبرى (١/٢٤٢ح٤١٩) و(٢/١٦٢ح١٤٢٣) عن قتيبة بن سعيد،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٢٨٣ح١٦٨٥) عن يونس عن ابن وهب،

أربعتهم (القعنبي، وعبد الرحمن بن مهدي، وقتيبة بن سعيد، وابن وهب) عن مالك به، بلفظه.

وأخرجه مسلم (١/٥٠٨-٥٠٩ح٧٣٧)، (١/٥٠٨ح٧٣٧)، والترمذي (٢/٣٢١ح٤٥٩)، والبيهقي في الكبرى (٣/٤٠ح٤٨٠٠) من طريق عبد الله بن نمير، ومسلم (١/٥٠٩ح٧٣٧)، وابن ماجه (١/٤٣٢ح١٣٥٩)، والنسائي في الكبرى (١/٢٤٣ح٤٢٠) و(٢/١٦٣ح١٤٢٤)، وابن حبان (٦/١٩٢ح٢٤٣٧)، والبيهقي في الكبرى (٣/٤٠ح٤٨٠٠) من طريق عبدة بن سليمان، ومسلم (١/٥٠٩ح٧٣٧)، وأحمد (٤٢/٥١٣ح٢٥٧٨١)، أبو عوانة (٢/٥٧ح٢٢٩٦) من طريق وكيع، ومسلم (١/٥٠٩ح٧٣٧)، وابن خزيمة (٢/١٤٠ح١٠٧٦) من طريق أبي أسامة، وأبو داود (٢/٣٩ح١٣٣٨) من طريق وهيب، وأحمد (٤٠/٢٨٥ح٢٤٢٣٩)، وابن خزيمة (٢/١٤١ح١٠٧٧)، (٢/١٤٠ح١٠٧٦) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وأحمد (٤٢/١٧١ح٢٥٢٨٦) عن حماد بن سلمة، وأحمد (٤٣/٩٩ح٢٥٩٣٦)، والدارمي (٢/٩٨٧ح١٦٢٢)، وأبو عوانة (٢/٥٧ح٢٢٩٧). والبيهقي في الكبرى

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

(٣/٤٠ح٤٧٩٩) وفي الصغرى (١/٢٨٠ح٧٧٤) من طريق جعفر بن عون،جميعهم: (عبد الله بن نمير، عبدة بن سليمان، ووكيع، وأبي أسامة، ووهيب، يحيى بن سعيد القطان، وحماد بن سلمة، وجعفر بن عون) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بلفظ: «يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا»، ورواية عبدة مختصرة بلفظ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً».

دراسة الحديث والحكم عليه.

تبين من التخريج السابق أن مدار هذا الحديث على هشام بن عروة، وقد اختلف عنه في متنه على وجهين:

أولهما: بزيادة قوله: «...يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا» وهذه رواية الجماعة سوى مالكاً.

ثانيها: بدون هذه الزيادة، وهذا لفظ حديث مالك وعليه اقتصر البخاري.

وهذا اختلاف شديد، ولكن قبل الموازنة لابد من بيان حال هشام بن عروة قال أبو حاتم عنه: ثقة إمام في الحديث، وقال يعقوب بن شيبة: ثبت ثقة لم ينكر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق فإنه انبسط في الرواية عن أبيه فأنكر ذلك عليه أهل بلده والذي يرى أن هشامًا يسهل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه فكان تسهله أنه أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه، وقال الذهبيُّ :حجة إمام، لكن في الكبر تناقص حفظه، ولم يختلط أبدا، ولما قدم العراق آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة..، وقال ابن حجر :ثقة فقيه ربما دلّس. (٣)

من خلال النظر في هشام، ورواة كلا الوجهين يظهر أن هشام حدث بالوجهين جميعاً والصواب منهما الوجه

(٣)ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الرشيد- سوريا، ١٤٠٦- ١٩٨٦، (ص:٥٧٣).

الثاني والخطأ من هشام نفسه؛ لكونه مما حدث بذلك في العراق في حين لم تكن كتبه معه فيرجع إليها؛ كما نص عليه غير واحد من الأئمة.

قال الحافظ ابن رجب أنه تكلم في حديث هشام هذا غير واحدٌ..(٤)

وقال ابن عبد البر عن الرواية المخالفة لرواية مالك: "إنما حدث به عن هشام أهل العراق، وما حدث به هشام بالمدينة قبل خروجه إلى العراق أصح عندهم، ولقد حكى ابن المديني عن يحيى بن القطان قال: رأيت مالك بن أنس في النوم فسألته عن هشام بن عروة، فقال: أما ما حدّث به عندنا ـ يعني بالمدينة قبل خروجه، فكأنه يصححه، وأما ما حدث به بعد خروجه من عندنا فكأنه يوهنه.(٥)

وقال الأثرم: "وقد روى هذا الحديث عن عائشة غير واحد، لَم يذكروا في حديثهم ما ذكره هشام عن أبيه من سرْد الخمس"

ولعل تخريج الإمام البخاري لحديث هشام من طريق مالك وإعراضه عما يخالفه من رواية مبني على هذا الاعتبار.

وأما تخريج مسلم لرِواية هشام على الوجه الثاني، فإنه قد أوردها بعد رواية أخرى عن عروة وهو ما رواه مالك عن الزهري(٦) مرفوعاً «.... يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا». فهذه الرواية –رواية عبد الله بن نمير، وحماد بن أسامة، وعبدة بن سليمان– في المتابعات.

---

(٤)فتح الباري لابن رجب ١٩٤/٦.

(٥) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، د.ط، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية– المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ (١١٩/٢٢).

(٦) الصحيح ١/ ٥٠٨ ح٧٣٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

والحاصل أن هذا الحديث الصواب فيه بدون ذكر: «.... يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا».

المبحث الثاني: رواية الزّهري، عن عروة عن عائشةﷺ

قال البخاري (٢/٢٥ح٩٤٤) حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ عَائِشَةَ، أَخْبَرَتْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، كَانَتْ تِلْكَ صَلاَتَهُ -تَعْنِي بِاللَّيْلِ- فَيَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، وَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلاَةِ الفَجْرِ، ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ المُؤَذِّنُ لِلصَّلاَةِ».

التخريج:

أخرجه أحمد (٤١/١٢٥ح٢٤٥٧٧)،

والطبراني في مسند الشاميين (٤/١٩٦ح٣٠٩١) عن أبي زرعة،

كلاهما (أحمد، وأبو زرعة) عن أبي اليمان الحكم بن نافع به، بلفظه.

وأخرجه ابن حبان (٦/٣٤٧ح٢٦١٤) من طريق عثمان بن سعيد،

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٤/١٩٦ح٣٠٩١) من طريق علي بن عياش، كلاهما (عثمان بن سعيد، وعلي بن عياش) عن شعيب بن أبي حمزة به، بلفظه.

وأخرجه البخاري (٨/ ٦٨ ح٦٣١٠) وعبد الرزاق (٣/٣٥ ح٤٧٠٤)، وأحمد (٤٠/ ٦٢ ح٢٤٠٥٧)،) وعبد بن حميد (١٤٧٠) من طريق معمر، ومالك (١/ ١٢٠ ح٨) ومن طريقه: مسلم (١/٥٠٨ح٧٣٦)، وأبو داود (٢/٣٨ح١٣٣٥)، والترمذي (٢/٣٠٣ح٤٤٠)، والنسائي في الكبرى (١/٢٤٢ح٤١٧) و (١/٢٥١ح٤٤٥)

و(٢/١٦٢ح١٤٢٢) وفي المجتبى (٣/٢٣٤ح١٦٩٦)، وأحمد (٤٠/٨٠ح٢٤٠٧٠) و(٤٢/٣١٢ح٢٥٤٨٦)، ومسلم (١/٥٠٨ح٧٣٦)، والنسائي في الكبرى (١/٢٤٢ح٤١٨) و(٢/٩١ح١٢٥٢) و(٢/٢٥٤ح١٦٦١)، وفي المجتبى (٢/٣٠ح٦٨٥) و(٣/٦٥ح١٣٢٨)، وأبو عوانة (٢/٥٨ح٢٣٠٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٢٨٣ح١٦٨٣)، والدار قطني (٢/٢٨٦ح١٥٤٥) من طريق عمرو بن الحارث،

وأبو داود (٢/٣٩ح١٣٣٦)، وابن ماجه (١/٤٣٢ح١٣٥٨)، وأحمد (٤١/٨٣ح٢٤٥٣٧)، وأبو يعلى (٨/٢٢٠ح٤٧٨٧)، وابن حبان (٦/١٨٧ح٢٤٣١) من طريق الأوزاعي، والنسائي في الكبرى (١/٢٤٢ح٤١٨) و(٢/٩١ح١٢٥٢) و(٢/٢٥٤ح١٦٦١)، وفي المجتبى (٢/٣٠ح٦٨٥) و(٣/٦٥ح١٣٢٨)، وابن ماجه (١/٤٣٢ح١٣٥٨)، وإسحاق بن راهويه (٢/١٢٩ح٦١٠) وأحمد (٤١/٨ح٢٤٤٦١) و(٤١/٨ح٢٤٤٦١) و(٤٢/٤٢ح٢٥١٠٤) والدارمي (٢/٩٢٢ح١٥١٤)، وأبو عوانة (٢/٥٨ح٢٣٠٠)، والطحاوي في مشكل الآثار (١/٢٨٣ح١٦٨٣)، والدارقطني (٢/٢٨٦ح١٥٤٥) من طريق ابن أبي ذئب، والنسائي في الكبرى (١/٢٤٢ح٤١٨) و(٢/٩١ح١٢٥٢) و(٢/٢٥٤ح١٦٦١)، وفي المجتبى (٢/٣٠ح٦٨٥) و(٣/٦٥ح١٣٢٨)، وأحمد (٤٣/٢١١ح٢٦١٠٦) من طريق يونس بن يزيد الأيلي، والنسائي في الكبرى (٢/١٧٣ح١٤٤٩) وفي المجتبى (٣/٢٤٩ح١٧٤٩) من طريق عقيل، وإسحاق بن راهويه (٢/١٢٨ح٦٠٩) من طريق صالح بن أبي الأخضر، جميعهم (معمر، مالك، عمرو بن الحارث، الأوزاعي، ابن أبي ذئب، يونس بن يزيد الأيلي، عقيل، صالح بن أبي الأخضر) عن الزهري عن عروة عن عائشةﷺ بلفظ: «يُسَلِّمُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ، وَيَمْكُثُ فِي سُجُودِهِ بِقَدْرِ مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ بِخَمْسِينَ آيَةً، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ».

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

دراسة الحديث والحكم عليه.

تبين من التخريج السابق أن مدار هذا الحديث على الزهري، وقد اختلف عليه في لفظه على وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن عروة، عن عائشة مرفوعًا، بدون لفظ: «يُسَلِّمُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ...». هذه رواية: شعيب، ومعمر، ومالك –سوى روايته عند مسلم (١٢١/٧٣٦) –.

الوجه الثاني: الزهري، عن عروة عن عائشة مرفوعًا بلفظ: «يُسَلِّمُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ...». هذه رواية: يونس، وعمرو بن الحارث، والأوزاعي.

فتبين من التخريج السابق أن لفظ: «يُسَلِّمُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ.....» ذكرها عن الزهري؛ يونس الأيلي، وعمرو بن الحارث، والأوزاعي، ولم يذكرها عن الزهري؛ مالك، وشعيب ومعمر. والذي يظهر أن هذه اللفظة ثابته في الحديث لاتفاق ثلاث من أصحاب الزهرّي الكبار(٧).

والحديث ثابت بطريقيه، وهو في صحيح البخاري ومسلم من كلا الوجهين.

(٧) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص٣٧٩ ، الجرح والتعديل ٣٤٤/٤ ، تهذيب الكمال ٥١٦/١٢ ، تهذيب التهذيب ١٧٢/٢ ، التقريب ٢٧٩٨ .

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

المبحث الثالث: رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشةﷺ

قال البخاري (٣/٥٣ح١١٤٧): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كَيْفَ كَانَتْ صَلاَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ؟ فَقَالَتْ: «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلاَ فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً؛ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلاَ تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلاَ تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلاَثًا».

التخريج:

أخرجه البخاري (٣/٤٥ح٢٠١٣) عن إسماعيل،

والبخاري (٤/١٩١ح٣٥٦٩) وأبو داود (٢/٤٠ح١٣١٤) عن عبد الله بن مسلمة القعنبي،

ومسلم (١/٥٠٩ح٧٣٨) عن يحيى بن يحيى، والترمذي (٢/٣٠٢ح٤٣٩) من طريق معن،

والنسائي في المجتبى (٣/٢٣٤ح١٦٩٧)، وفي الكبرى (١/٢٣٢ح٣٩٢) من طريق أزهر بن القاسم، والنسائي في الكبرى (١/٢٣٣ح٣٩٣) و(٢/١٦٣ح١٤٢٥) عن قتيبة بن سعيد، وعبد الرزاق (٣/٣٨ح٤٧١١)،

وإسحاق بن راهويه (٢/٥٥٥ح١١٣٠) عن بشر بن عمر الزهراني، وأحمد (٤٠/٨٣ح٢٤٠٧٣)، والنسائي في الكبرى (١/٢٤٠ح٤١١) و(١/٢٥٥ح٤٥٣) من طريق عبد الرحمن، وأحمد (٤٠/٥٠٣ح٢٤٤٤٦) عن إسحاق بن عيسى، وأحمد (٤١/٢٥٣ح٢٤٧٣٢) عن أبي سلمة، وابن خزيمة (١/٣٠ح٤٩) و(٢/١٩٢ح١١٦٦)، وأبو عوانة (٢/٥٩ح٢٣٠٤) و(٢/٢٥٢ح٣٠٥٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩/٥٣ح٣٤٣١)، وفي شرح معاني الآثار (١/٢٨٢ح١٦٨١) من طريق ابن وهب، وابن حبان (٦/١٨٦ح٢٤٣٠) من طريق أحمد بن أبي بكر، جميعهم: (إسماعيل بن أبي أويس، وعبد الله بن مسلمة القعنبي،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ويحيى بن يحيى، ومعن، وأزهر بن القاسم، وقتيبة بن سعيد، وعبد الرزاق، وبشر بن عمر الزهراني، وعبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن عيسى، وأبو سلمة الخزاعي، وعبد الله بن يوسف وابن وهب، وأحمد بن أبي بكر) عن مالك به، بمثله.

وأخرجه مسلم (١/٥٠٩ح٧٣٨)، وابن خزيمة (٢/١٥٧ح١١٠٢)، والنسائي في الكبرى (١/٢٥٤ح٤٥٠)، وفي المجتبى (٣/٢٥٦ح١٧٨١)، والطيالسي (٣/٨٦ح١٥٨٦)، ومن طريقه أبو عوانة (٢/٥٩ح٢٣٠٥)، والدارمي (٢/٩٢٣ح١٥١٥)، وابن خزيمة (٢/١٥٧ح١١٠٢)، وأبو عوانة (٢/٥٩ح٢٣٠٥)، والدارمي (٢/٩٢٣ح١٥١٥)، وأحمد (٤٢/٣٦٠ح٢٥٥٥٩)، والدارمي (٢/٩٢٣ح١٥١٥)، ومسلم (١/٥٠٩ح٧٣٨)، وأبو داود (٢/٣٩ح١٣٤٠)، والنسائي في الكبرى (٢/١٧٤ح١٤٥٣) وفي المجتبى (٣/٢٥١ح١٧٥٦) من طريق يحيى بن أبي كثير، والنسائي في الكبرى (١/٢٣٢ح٣٩١) و (١/٢٥٦ح٤٥٤)، وابن خزيمة (٣/٣٤١ح٢٢١٣)، وعبد الرزاق (٤/٢٩٢ح٧٨٥٩)، وابن خزيمة (٣/٣٤١ح٢٢١٣) من طريق عبد الله بن أبي لبيد، والنسائي في الكبرى (١/٢٣٣ح٣٩٤) من طريق أبي إسحاق السبيعي، والحميدي (١/٢٤٧ح١٧٧) من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، وأحمد (٤٣/٤٨ح٢٥٨٥٧) من طريق جعفر بن ربيعة، خمستهم: (يحيى بن أبي كثير، وعبد الله بن أبي لبيد، و أبو إسحاق بن أبي عبلة، محمد بن عمرو بن علقمة، وجعفر بن ربيعة) عن أبي سلمة به، بنحوه إلا رواية يحيى بن أبي كثير فهي بلفظ: «كَانَ يُصَلِّي ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي ثَمَانَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ يُوتِرُ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَرَكَعَ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَيْنَ النِّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ». ووقع في رواية أبي إسحاق: (أم سلمة، بدل عائشة).

دراسة الحديث والحكم عليه.

هذا حديث وقع فيه اختلاف في إسناده وشيء من الاختلاف في متنه، فأما متنه فقد رواه سعيد المقبري عن أبي سلمة من غير زيادة: (ركعتي الفجر) وخالفه في ذلك يحيى بن أبي كثير ومحمد بن عمرو، وجعفر بن ربيعة فرووه

بزيادة: (ركعتي الفجر).

فهذان وجهان عن أبي سلمة، وقد أخرجه البخاري ومسلم من الوجه الأول، ومسلم وحده من الوجه الثاني، مما يدل على ثبوت الوجهين عنده.

وهذا يدلُّ على أنَّ الاختلاف بينهما لا يضر.

وقد وجدت بعض أئمة الحديث ينصون على عدم اختلاف الروايتين، فقال ابن بطال: "يحتمل الغلَطُ في ذلك أن يقع من أجل أنهم عدّوا ركعتي الفجر مع الإحدى عشرة ركعة، فتمت بذلك ثلاث عشرة ركعة"(٨)، وقال ابن عبد البر: "وأكثر الآثار على أن صلاته كانت بالوتر إحدى عشرة ركعة وقد روي ثلاث عشرة ركعة فمنهم من قال فيها ركعتا الفجر ومنهم من قال إنها زيادة حفظها من تقبل زيادته بما نقل منها ولا يضرها تقصير من قصر عنها وكيف كان الأمر فلا خلاف بين المسلمين أن صلاة الليل ليس فيها حد محدود وأنها نافلة"(٩).

وأما إسناده فقد رواه أبي إسحاق السبيعي، عن أبي سلمة، وجعله من مسند أم سلمة ، وخالفه الأكثر فرووه عن عائشةرضي الله عنها. ولا شك أن رواية الجماعة هي الأولى بالقبول وهو من هذا الوجه في صحيحي البخاري ومسلم.

(٨) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٢٩/٣)
(٩) التمهيد (٦٨/٢١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

المبحث الرابع: رواية عبد الله بن شقيق عن عائشةﷺ

قال مسلم (١/٥٠٤ح٧٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ تَطَوُّعِهِ؟ فَقَالَتْ: «كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَيُصَلِّي بِالنَّاسِ الْعِشَاءَ، وَيَدْخُلُ بَيْتِي فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ فِيهِنَّ الْوِتْرُ، وَكَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا، وَلَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا، وَكَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِذَا قَرَأَ قَاعِدًا رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ».

التخريج:

أخرجه أبو داود (٢/١٨ح١٢٥١)، والنسائي في الكبرى (١/٢١٠ح٣٣٤)، وأبو يعلى (٨/٢٦٠ح٤٨٤٥)، وابن حبان (٦/٢٢٦ح٢٤٧٥) من طريق يزيد بن زريع،والترمذي (٢/٢٩٩ح٤٣٦) من طريق بشر بن المفضل، وإسحاق بن راهويه (٣/٦٩٨ح١٢٩٩) عن عبد الوهاب بن عبدالمجيد الثقفي،وابن حبان (٦/٢٢٥ح٢٤٧٤) من طريق خالد السدوسي، اربعتهم (يزيد بن زريع، وبشر بن المفضل، وخالد السدوسي) عن خالد الحذاء، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشةﷺ، به ورواه بعضهم مختصراً.

دراسة الحديث والحكم عليه:

تبين من التخريج السابق أن مدار هذا الحديث على خالد بن الحذاء، عن عبد الله بن شقيق، وقد رواه عن خالد الحذاء عدد من أصحابه، ولم أقف على اختلاف عليه في إسناده، وقد أخرجه مسلم وابن حبان وابن خزيمة في صحاحهم.

فإن قيل حديث عبد الله بن شقيق السابق، يخالف لفظه لفظَ حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، وذلك أن أبا

سلمة قال في روايته عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أوتر بإحدى عشر ركعة، بينما رواية عبد الله بن شقيق، توضح أنه أوتر النبي ﷺ بتسع ركعات.

فالإجابة عن ذلك؛ بأنهُ لا خـــــلاف بين الروايتين وسيأتي تفصيل ذلك في حديث الأسود عن عائشة رضي الله عنها.

المبحث الخامس: رواية علقمة بن وقاص، عن عائشة ﵂

قال أبو داود (٤٣/٢)

١٣٥١ – حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُوتِرُ بِتِسْعِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ أَوْتَرَ بِسَبْعِ رَكَعَاتٍ، وَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ بَعْدَ الْوِتْرِ يَقْرَأُ فِيهِمَا، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ، فَرَكَعَ، ثُمَّ سَجَدَ».

رَوَى الْحَدِيثَيْنِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، مِثْلَهُ قَالَ فِيهِ: قَالَ عَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ: يَا أُمَّتَاهُ كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم (٥٠٦/١ح٧٣١) من طريق محمد بن بشر العبدي، وأحمد (١٣٩/٤٣ح٢٦٠٠٢) عن يزيد بن هارون، وأبو عوانة (٥٣٢/١ح١٩٩٠) من طريق إسماعيل بن جعفر، وإسحاق بن راهويه (٩٩٦/٣ح١٧٢٤) عن النضر بن شميل، اربعتهم (محمد بن بشر العبدي ويزيد بن هارون، وإسماعيل بن جعفر، والنضر بن شميل) عن محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن علقمة، عن عائشة به، إلا أن النضر بن شميل قال: محمد بن سيرين بدل؛ محمد بن إبراهيم بن الحارث، بلفظ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ؟ فَقَالَتْ: كَانَ يَقْرَأُ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَقَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ. ولم يذكروا في حديثهم قوله: كَانَ يُوتِرُ بِتِسْعِ رَكَعَاتٍ،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ثُمَّ أَوْتَرَ بِسَبْعِ رَكَعَاتٍ، وَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ.

دراسة الحديث والحكم عليه:

مما تقدم من التخريج يظهر أن مدار الحديث على محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، وقد اختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: رواية الجماعة عنه، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن علقمة، عن عائشة، وقد اختلف في لفظه على النحو التالي:

فرواه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو بزيادة ذكر الوتر فيه.

وخالفه الباقون (يزيد بن هارون، ومحمد بن بشر العبدي، وإسماعيل بن جعفر) فرووه مختصراً بدون ذكر الوتر فيه.

ورواية الجماعة أولى من رواية حماد بن سلمة؛ إذ يتبين –والله أعلم– أن هذه اللفظة غير ثابتة في هذا الحديث لاتفاق جماعة الثقات على عدم ذكرها. وأصل هذا اللفظ إنما هو من رواية سعد بن هشام عن عائشة ﵂، أخطأ حماد بن سلمة –والله أعلم– في جعله من حديث علقمة بن وقاص ﵁ وقد أشار البيهقي إلى هذا، فقال: "وقد روينا هاتين الركعتين في حديث سعد بن هشام، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم"(١٠).

ويظهر أن حماد بن سلمة جمع بين لفظين أحدهما حديث سعد بن هشام، عن عائشة ﵂: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُوتِرُ بِتِسْعِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ أَوْتَرَ بِسَبْعِ رَكَعَاتٍ، وَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ"، وبين حديث علقمة بن وقاص، أنه قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: كَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ؟ قَالَتْ: «كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَرَكَعَ».

وحماد بن سلمة، وثقه الأئمة، أحمد، وابن معين وغيرهما، إلا أنه ربما أخطأ. قال المعلمي: "يعني أن الخطأ كان

(١٠) السنن الكبرى (٣/ ٤٧ ح ٤٨٢١).

يعرض له عندما يحول من أصوله إلى مصنفاته التي يجمع فيها من هنا وهنا، فأما النسخ فصحاح"(١١). ولخص الذهبي حاله بقوله: "هو ثقة صدوق يغلط، وليس في قوة مالك. وقال أيضاً: كان ثقة له أوهام". وقال الحافظ ابن حجر: "ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة"(١٢).

الوجه الثاني: رواية النضر بن شميل، عن محمد بن عمرو، عن محمد بن سيرين، عن علقمة، عن عائشة. وهي رواية غير محفوظة لمخالفتها رواية الجماعة وقد أغرب فيها النضر بن شميل.

والنضر، ثقة باتفاق النقاد، ابن المديني، وابن معين، وأبو حاتم، وغيرهم(١٣)، , إلا أن تفرده عن محمد بن عمرو دون الكبار من أصحابه موضع توقف .

ويتلخص مما تقدم آنفاً أن لفظ" كَانَ يُوتِرُ بِتِسْعِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ أَوْتَرَ بِسَبْعِ رَكَعَاتٍ، وَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ بَعْدَ الْوِتْرِ" ليس لها طريق في هذا الحديث، إنما هي من رواية حماد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن، عن سعد بن هشام عن عائشة ﵂، في الحديث الآتي.

(١١) التنكيل للمعلمي ٢٥٠/١.
(١٢) تهذيب الكمال ٢٥٣/٧، الميزان ٥٩٠/١، الكاشف ٢٥١/١، تهذيب التهذيب ٤٨١/١، التقريب ١٤٩٩، التنكيل للمعلمي ٢٥٠/١.
(١٣) تاريخ الدارمي ٢٢٠، الجرح والتعديل ٤٧٧/٨، التقريب ٧١٣٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

المبحث السادس: رواية سعد بن هشام عن عائشة ﵂

قال مسلم (١/٥٣٣ ح٧٦٧):

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعًا عَنْ هُشَيْمٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو حُرَّةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ لِيُصَلِّيَ، افْتَتَحَ صَلَاتَهُ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن راهويه (٣/١٠٢٨ ح ١٧٧٩) عن يحيى بن يحيى التميمي به، بلفظه.

وأحمد (٤٠/١٧ ح٢٤٠١٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٢٨٠ ح١٦٧٢) من طريق سعيد بن منصور، ثلاثتهم (أحمد، وسعيد) عن هشيم به، بلفظه، ولفظ سعيد: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ افْتَتَحَ صَلَاتَهُ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ ثُمَّ أَوْتَرَ».

وأخرجه وابن أبي الدنيا في التهجد وقيام الليل (٢٩٥)، وابن خزيمة (٢/١٥٨ ح١١٠٤) –ومن طريقه ابن حبان (٦/٣٦١ ح٢٦٣٥)– من طريق أبي داود الطيالسي، عن أبي حرة واصل بن عبد الرحمن به، مطولاً بلفظ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ تَجَوَّزَ بِرَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَنَامُ وَعِنْدَ رَأْسِهِ طَهُورُهُ وَسِوَاكُهُ، فَيَقُومُ فَيَتَسَوَّكُ، وَيَتَوَضَّأُ، وَيُصَلِّي، وَيَتَجَوَّزُ بِرَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي ثَمَانِ رَكَعَاتٍ يُسَوِّي بَيْنَهُنَّ فِي الْقِرَاءَةِ، وَيُوتِرُ بِالتَّاسِعَةِ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، فَلَمَّا أَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَخَذَ اللَّحْمَ، جَعَلَ الثَّمَانِ سِتًّا، وَيُوتِرُ بِالسَّابِعَةِ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، يُقْرَأُ فِيهِمَا بِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَإِذَا زُلْزِلَتْ.

وأخرجه أحمد (٤٢/ ١٢٦ ح ٢٥٢٢٣)، و (٤٣/١٢٧ ح٢٥٩٨٦) من طريق يزيد بن يُعفر، وهشام، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٢٨٠ ح١٦٧٣) من طريق حصين بن نافع العنبري،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ثلاثتهم (يزيد، وهشام، وحصين) عن الحسن به، مطولا في رواية هشام وفيه أنه ﷺ: صَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ، يُسَوِّي بَيْنَ الْقِرَاءَةِ فِيهِنَّ، وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، ثُمَّ يُوتِرُ بِرَكْعَةٍ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ يَضَعُ رَأْسَهُ. ولفظ يزيد: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ دَخَلَ الْمَنْزِلَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهُمَا رَكْعَتَيْنِ أَطْوَلَ مِنْهُمَا، ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ لَا يَفْصِلُ فِيهِنَّ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، يَرْكَعُ وَهُوَ جَالِسٌ، وَيَسْجُدُ وَهُوَ قَاعِدٌ جَالِسٌ». ولفظ حصين: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ وَيُوتِرُ بِالتَّاسِعَةِ فَلَمَّا بَدَّنَ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ وَأَوْتَرَ بِالسَّابِعَةِ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

وأخرجه الترمذي (٣٠٤/٢ ح٤٤٥) من طريق أبي عوانة،

والنسائي في الكبرى (١٥٨/٢ ح١٤١٢)، و (١٥٨/٢ ح١٤١٤) من طريق معاذ بن هشام، وحماد بن سلمة، والنسائي في الكبرى (١٥٨/٢ ح ١٤١٢)، وابن ماجه (٢٦١/٢ ح ١١٩١)، وابن خزيمة (١٤١/٢ ح ١٠٧٨) من طريق سعيد بن عروبة، والطبراني في الأوسط (٣٥٠/٤ ح٤٤٠٤)، وفي مسند الشاميين (٣٦٢/٣ ح ٢٤٧١) من طريق شعبة، والحاكم في المستدرك (٤٤٧/١ ح ١١٤٠) من طريق أبان، ستتهم: (أبو عوانة، ومعاذ، وحماد، وسعيد، وشعبة، وأبان) عن قتادة عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام به، إلا أن في رواية حماد بن سلمة قال: عن قتادة، عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن عائشة ﵂، ولفظ أبي عوانة: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يصل من الليل، منعه من ذلك النوم، أو غلبته عيناه، صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة». ولفظ حماد: «يوتر بتسع ركعات، فلما لحم أوتر بسبع وركع ركعتين وهو جالس». ولفظ شعبة: «كَانَ يُوضَعُ لَهُ وَضُوءَهُ وَسِوَاكَهُ، ثُمَّ يَبْعَثُهُ اللَّهُ مَتَى شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَسْتَاكُ، وَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَرْكَعُ تِسْعَ رَكَعَاتٍ، وَرَكْعَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَكَانَ إِذَا مَرِضَ أَوْ لَمْ يَقُمْ مِنَ اللَّيْلِ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً». ولفظ ابان: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ لَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ».

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

دراسة الحديث والحكم عليه:

مما تقدم من التخريج يتبيّن أن مدار الحديث على سعد بن هشام، وقد رواه عنه اثنان:

الأول: الحسن البصري، عن سعد بن هشام، عن عائشة ﵂، وقد رواه عن الحسن عددٌ بألفاظ مختلفة يزيد بعضهم أو ينقص، وقد سبق ذُكر بعض الألفاظ التي زادها بعض الرواة ، وهي

أولا: رواه عنه واصل بن عبد الرحمن، واختلف عليه فمنهم من اختصر لفظه واقتصر على لفظ: افْتَتَحَ صَلَاتَهُ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ومنهم من زاد عنه جملة: يُصَلِّي ثَمَانِ رَكَعَاتٍ يُسَوِّي بَيْنَهُنَّ فِي الْقِرَاءَةِ، وَيُوتِرُ بِالتَّاسِعَةِ.

و واصل بن عبد الرحمن، تكلم في روايته عن الحسن بن البصري، قال ابن المديني، وأبو زرعة، والنسائي: ضعيف، وقال البخاري: تكلموا في روايته عن الحسن(١٤).

ولا يبعد أن يكون الاختلاف من واصل بن عبد الرحمن نفسه، ويكون هذا الحديث اضطراباً منه، فقد سبق قول الإمام البخاري: إن أحاديثه عن الحسن متكلم فيها.

ثانياً: رواه هشام بن حسان بلفظ: صَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ أُوتِرُ بِرَكْعَةٍ، وذُكر في آخره أنهُ عليه الصلاة والسلام صَلِّى رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ.

وهشام بن حسان مضعف في الحسن، قال أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن علية: ما كنا نعد هشام بن حسان في الحسن شيئا، وفيه، قال أبو داود: تكلموا في حديثه عن الحسن وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب(١٥).

ثالثاً: رواه يزيد بن يُعفر بلفظ مغاير صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهُمَا رَكْعَتَيْنِ أَطْوَلَ مِنْهُمَا، ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ لَا يَفْصِلُ

(١٤) سؤالات ابن أبي شيبة ٥٥، الضعفاء لأبي زرعة ٨٣٣/٣، الضعفاء للعقيلي ٣٢٦/٤.
(١٥) الكامل ١١٢/٧، تهذيب الكمال ١٨١/٣٠، الميزان ٢٩٥/٤، تهذيب التهذيب ٢٦٨/٤، التقريب ٧٢٨٩.

فِيهِنَّ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ. ويزيد بن يعفر، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي ليس بحجة(١٦).

رابعاً: حصين بن نافع العنبري، بنحو السياق السابق في رواية هشام بن حسان إلا أنه زاد لفظ: فَلَمَّا بَدَّنَ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ وَأَوْتَرَ بِالسَّابِعَةِ. وحصين العنبري، قال ابن معين: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات(١٧).

إلا أن تفرده بهذه اللفظ عن الحسن البصري دون الكبار من أصحابه موضع توقف، ولذا قال الدارقطني : "غريب من حديث حصين بن نافع، عن الحسن"(١٨).

فالظاهر أن هذه الزيادات منكرة في حديث الحسن البصري، ويضاف إلى أن "ذكر الركعتين الخفيفتين في افتتاح صلاته" لم تذكر في الطرق الأخرى عن سعد بن هشام، ممّا يؤكد ذلك.

الثاني: زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن عائشة ﵂، وقد رواه عنه قتادة واختلف عليه في إسناده ومتنه.

فأما إسناده فقد رواه عنه الجماعة: أبو عوانة، ومعاذ، وسعيد، وشعبة، وأبان عن قتادة عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن عائشة ﵂. وخالفهم حماد بن سلمه فرواه عن قتادة عن الحسن عن سعد بن إبراهيم، عن عائشة ﵂.

ولا شك أن رواية الجماعة عن قتادة هي المحفوظة، وأن رواية حماد بن سلمة خطأ منه –والله أعلم–. وحماد، وثقه الأئمة –كما تقدم آنفاً–، إلا أنه ربما أخطأ. وقد ذكر مسلم أن حماد بن سلمة يخطئ في حديث قتادة كثيرا(١٩) ولعل هذا من أخطائه.

---

(١٦) الثقات ٦٣٠/٧. ميزان الاعتدال ٤٤٢/٤.
(١٧) الثقات ٢١٣/٦. التهذيب ٣٩١/٢.
(١٨) أطراف الغرائب ٤٢٢/٥.
(١٩) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٩٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

وأما متنه: فقد سبق في لفظ أبان أنهُ ﷺ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ لَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ. ولم أقف على ذكر أنه أوتر ثلاث في حديث قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام إلا في طريق أبان، وأبان ثقة له أفراد –كما قال الحافظ في التقريب– فلعل هذا من أفراده.

قال ابن رجب في فتح الباري: "قال الإمام أحمد: فهذه الرواية خطأ"[٢٠]. يشير إلى إنها مختصرة من رواية قتادة المبسوطة. وقال البيهقي: "ورِوايَةُ أبانٍ خَطأٌ"[٢١].

المبحث السابع: رواية الأسود عن عائشة ﵂

النسائي في الكبرى (١/٢٤٦ ح٤٢٩)

أخبرنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا يحيى بن حماد، قال: حدثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بتسع».

تخريج الحديث:

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٢٨٤ ح١٦٩١) من طريق سهل بن بكار، عن أبي عوانة الوضاح اليشكري، عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق عن عائشة﵂، وفيه زيادة لفظ: «فلما بلغ سنًا وثقل أوتر بسبع».

وأخرجه الترمذي (٢/٣١٩ ح ٤٥٧)، والنسائي في الكبرى (١/٢٤٦ ح٤٢٨)، وإسحاق بن راهويه (٤/١٢٤ ح ١٨٩٢)، من طريق أبي معاوية،

(٢٠) فتح الباري (٩/ ١٠٤).
(٢١) السنن الكبرى (٣/ ٤٦).

والنسائي في السنن (٢٣٨/٣ ح١٧٠٩)، وفي الكبرى (١٣٧/٢ ح١٣٥٠ ح ١٣٥٢) من طريق زائدة، وأبي الأحوص،

وعبد الرزاق (٤١/٣ ح٤٧١٥) من طريق الثوري،

وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٩/٢ ح٦٨١٨)، وأحمد (٤٦/٤٠ ح٢٤٠٤٢) من طريق محمد بن فضيل،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٨٤/١ ح١٦٩٠) من طريق موسى بن أعين،

أربعتهم: (أبو معاوية، والثوري، ومحمد بن فضيل، وموسى بن أعين) عن الأعمش به، إلا أنّ أبا معاوية رواه عنه عن عمرو بن مرة، عن يحيى بن الجزار، عن أم سلمة، ومحمد بن فضيل، وزائدة، والثوري، عنه، عن عمارة بن عمير، عن يحيى بن الجزار، عن عائشةرضي الله عنها، بلفظ سهل بن بكار الآنف، ولفظ أبو معاوية: «يوتر بثلاث عشرة ركعة فلما كبر وضعف أوتر بتسع».

وأخرجه أبو داود (٤٦/٢ ح١٣٦٣) من طريق أبي إسحاق الهمداني، عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة به، ولفظه: «كان يصلي ثلاث عشرة ركعة من الليل، ثم إنه صلى إحدى عشرة ركعة، وترك ركعتين، ثم قبض صلى الله عليه وسلم حين قبض، وهو يصلي من الليل تسع ركعات، وكان آخر صلاته من الليل الوتر».

دراسة الحديث والحكم عليه:

مما تقدم من التخريج يتبيّن أن مدار الحديث على الأعمش وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه، وهي كالآتي:

الوجه الأول: الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشةرضي الله عنها، وهذه رواية: موسى بن أعين، وأبو الأحوص، وأبو عوانة، من رواية يحي بن حماد.

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي الضحى مسلم بن صبيح، عن مسروق، عن عائشةرضي الله عنها، وهذه رواية: أبي عوانة، من رواية سهل بن بكار.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

الوجه الثالث: الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن يحيى بن الجزار، عن عائشةﷺ، وهذه رواية: محمد بن فضيل، والثوري، وزائدة.

الوجه الرابع: الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن يحيى بن الجزار، عن أم سلمةﷺ، وهذه رواية: أبو معاوية محمد بن خازم الضرير.

ومما تقدم آنفاً يظهر أنه اختُلف على أبي عوانة في إسناده على وجهين، فرواه عنه على الوجه الأولى يحيى بن حماد، وجعله عن الأسود عن عائشة ﷺ، ويحيى، قال ابن سعد "كان ثقة كثير الحديث، وقال أبو حاتم ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات(٢٢).

وخالفه سهل بن بكاره فـجعله عن مسروق عن عائشةﷺ، وسهل، وثقه أبو حاتم والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما وهم وأخطأ(٢٣).

وعند النظر في كلا الوجهين يظهر أن الصواب كما رواه عنه يحيى بن حماد، أما سهل فقد تكلم الأئمة في حفظه.

ويبقى النظر في رواية أبي عوانة – في الراجح عنه–، ومحمد بن فضيل، والثوري، وزائدة، وأبي معاوية محمد بن خازم الضرير.

وقد رجح الدارقطني رواية محمد بن فضيل والثوري، على الوجه الثالث ووجه ذلك أن الثوري أثبت الناس في الأعمش، وقد قدمهما جماعة من الأئمة على شعبة في الأعمش، قال ابن معين: "لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري"، وقال أيضاً: "سفيان أحب إلى من الأعمش في شعبة". وقال ابن مهدي: "ما رأيت سفيان لشيء من حديثه أحفظ منه لحديث الأعمش"(٢٤).

---

(٢٢) الطبقات ٣٠٦/٧، تهذيب الكمال ٢٧٦/٣١-٢٧٨.
(٢٣) الجرح والتعديل ١٩٤/٤. التهذيب ٢٤٧/٤.
(٢٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٢٢٥)، وإكمال تهذيب الكمال (٥/ ٤٠٥).

وقال أبو بكر الخلال: "أحمد لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش إلا أن يكون الثوري"(٢٥).

وقيل لأحمد: أبو معاوية فوق شعبة –يعني في الأعمش–؟ قال: "أبو معاوية في الكثرة وعلمه بالأعمش، وشعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار، وأبو معاوية: عن، عن، وقيل له: بعد أبي معاوية شعبة أثبت؟ قال: شعبة أثبت في كل شيء، وقد غلط شعبة في بعض ما روى عن الأعمش، وكان زائدة من أصح الناس حديثاً عن الأعمش، ما خلا الثوري... وأبو معاوية عنده أحاديث يقلبها عن الأعمش"(٢٦).

والحديث من وجهه الراجح– الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن يحيى بن الجزار، عن عائشةﷺ بلفظ: «فلما بلغ سنًا وثقل أوتر بسبع».

المبحث الثامن: رواية القاسم بن محمد، عن عائشة ﷺ

قال البخاري: (٢/٥١)

١١٤٠ – حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلاَثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنْهَا الوِتْرُ، وَرَكْعَتَا الفَجْرِ».

تخريج الحديث

أخرجه مسلم (١/٥١٠ ح٧٣٨)، والنسائي في الكبرى (٣/١٠ ح٤٦٧٦) من طريق عبد الله بن نمير،

وأبو داود (٢/٣٨ ح ١٣٣٤) من طريق محمد بن أبي عدي، وأبو عوانة (٦/٢٩٧ ح٢٣٥٧) عن أبي الحنين محمد بن الحسين، ثلاثتهم: (ابن نمير، وأبي عدي، وأبي الحنين) عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي به، بلفظه،

(٢٥) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٣).
(٢٦) شرح علل الترمذي (٢/ ٧١٧-٧١٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

غير أن رواية ابن نمير، وأبا عدي بلفظ مفصلاً: " «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل عشر ركعات، ويوتر بسجدة، ويسجد سجدتي الفجر، فذلك ثلاث عشرة ركعة».

دراسة الحديث والحكم عليه:

الحديث مداره على حنظلة بن أبي سفيان الجمحي، ولم يختلف عليه، وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

المبحث التاسع: رواية مسروق، عن عائشة ﵂

قال البخاري (٥٢/٢)

١١٣٩ – حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ صَلاَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: «سَبْعٌ، وَتِسْعٌ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ، سِوَى رَكْعَتِي الفَجْرِ».

تخريج الحديث

أخرجه البغوي في شرح السنة (٨/٤ ح ٩٠٣) من طريق محمد بن يوسف عن البخاري به، بمثله.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٤٥/١ ح ٤٢٥) عن أحمد بن سليمان، عن عبيد الله بن موسى العبسي به، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه:

الحديث مداره على عبيد الله بن موسى العبسي، ولم يختلف عليه، وقد أخرجه البخاري في صحيحه.

فالخلاف بين هذه الرواية وبين غيرها من الروايات التي ذكرت صفات أخرى لوتر النبي صلى الله عليه وسلم– فقد أجاب عنه ابن حجر إذ قال: " فأما ما أجابت به مسروقا؛ فمرادها أن ذلك وقع منه في أوقات مختلفة فتارة كان يصلي سبعا وتارة تسعا وتارة إحدى عشرة ، وأما حديث القاسم عنها فمحمول على أن ذلك كان غالب حاله"(٢٧) قال القرطبي: "كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط"(٢٨)

وقال النووي: " وأما الاختلاف في حديث عائشة فقيل هو منها وقيل من الرواة عنها فيحتمل أن إخبارها بأحد عشرة هو الأغلب وباقي رواياتها إخبار منها بما كان يقع نادرا في بعض الأوقات بحسب ما كان يحصل من اتساع الوقت أو ضيقه بطول قراءة، أو عذر مرض أو غيره أو في بعض الأوقات عند كبر السن كما قالت فلما أسن صلى سبع ركعات"(٢٩)

وكذا قال ابن بطال: " أن هذا الاختلاف جاء من قبل عائشةرضي الله عنها؛ لأن رواة هذه الأحاديث الثقات الحفاظ، وكل ذلك قد عمل به رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ليدل على التوسعة في ذلك، وأن صلاة الليل لا حد فيها" (٣٠)

وقال المهلب: "إنما كان يوتر بتسع ركعات، والله أعلم، حين يفاجئه الفجر، وأما إذا اتسع له الليل فما كان

(٢٧) فتح الباري (٢١/٣).
(٢٨) فتح الباري (٢١/٣).
(٢٩) شرح النووي على مسلم (١٨/٦)
(٣٠) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٢٨/٣)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

ينقص من عشر ركعات"(٣١)

خلاصة ذلك قال ابن عبد البر: " وكيف كان الأمر فلا خلاف بين المسلمين أن صلاة الليل ليس فيها حد محدود، وأنها نافلة وفعل خير، وعمل بر، فمن شاء استقل ومن شاء استكثر"(٣٢)

الخلاصة:

وفي ختام بحثي أحمد الله حمداً لا ينقضي، وأشكره شكراً لا ينتهي، أن وفقني لإتمام البحث وإنجازه، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وموجباً لرضوانه العظيم.

تبيّن بعد تخريج هذا الحديث، وجمع ألفاظه وطرقه أن أشهر الروايات عن عائشة ﵂ في صفةِ صلاةِ وترِ النبي ﷺ: "...يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً... صفتها الأولى: "يُسَلِّمُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ". والثانية: «.... يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلاَ تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلاَ تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلاَثًا».

تبيّن اختلاف الروايات في صفة صلاةِ وِتر النبي صلى الله عليه وسلم -؛ فروي أنها إحدى عشر ركعة، وروي أنها تسع ركعات؛ وروي أنها سبع، وفي حديث عائشة يصح ذلك كله، وهذا الاختلاف أجاب عنه الأئمة بقولهم: " كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط".

تحصل من الدراسة أن حديث الأعمش محفوظ عن يحيى الجزار بلفظ: «فلما بلغ سنًا وثقل أوتر بسبع»، وحديث عبد الله بن شقيق بلفظ: «يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ فِيهِنَّ الْوِتْرُ»، وحديث مالك بلفظ: «يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلاَثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً» وهو محفوظ عن هشام بن عروة وهو الذي تحرر لي.

سبق ذكر زيادات في هذا الحديث تبيّن عدم ثبوتها، كما هو قول الأئمة النقاد، وأهما: قوله: «.... يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ

(٣١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٣١/٣)
(٣٢) التمهيد (٧٠/٢١)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا». وقد جاء من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشةﷺ، وزيادة: "يُوتِرُ بِثَلَاثٍ لَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ"، من حديث أبان عن قتادة عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن عائشة ﷺ. كما فيه زيادات أخرى مر ذكرها في ثنايا هذا البحث.

أوصي الباحثين بالاهتمام بالأحاديث التي هي أصول أبوابها، وذلك باستيعاب تخريجها وألفاظها، ودراسة كل ما فيها من اختلاف، وتوسيع النظر في ذلك؛ لما يترتب على ذلك من دراسة هذه الأبواب دراسة مؤصلة؛ فإن كثير من الزيادات الواردة في الأحاديث الصحيحة تكون محل دراسة ونظر.

***

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

The difference of narrators in the hadiths narrated by Aisha - may God be pleased with her - As for the Witr prayer

Preparation

Dr.. Awatif Bint Nassar Al Rashidi

Assistant Professor of Hadith and its Sciences, Department of Islamic Studies, College of Science and Human Studies in Al-Sail, Sattam bin Abdulaziz University

extract

In this research, I collected the methods of the hadith of Aisha - may God be pleased with her - regarding the Witr prayer, and I found them to be seven ways; The path of Hisham bin Urwa, on the authority of his father, the path of Al-Zuhri, on the authority of Urwah, the path of Abu Salamah, the path of Abdullah bin Shaqiq, the path of Alqamah bin Waqqas, the path of Saad bin Hisham and the path of al-Aswad. I studied all of these hadiths and explained the differences in the chain of transmission that occurred in them. I mentioned the degree and judgment of each hadith based on the statements of the critical imams, and remembering what became clear to me by looking at these hadiths. God luck.

فهرس المصادر والمراجع

- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
- تقريب التهذيب، أحمد بن على بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧هـ.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- التهجد وقيام الليل، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، الناشر: مكتبة الرشد الرياض/ الطبعة الأولى، ١٩٩٨، تحقيق: مصلح بن جزاء بن فدغوش الحارثي.
- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج، جمال الدين يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف ابن الزكي

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

– الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

– الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

– سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

– سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

– سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

– سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ –

٢٠٠٤ م.

– السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

– السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

– شرح صحيح البخاري لابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطال (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

– شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥ هـ)، تحقيق همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

– شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م.

– شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

– صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣.

– صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت.

– فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَلامي البغدادي ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: (١ – محمود بن شعبان بن عبد المقصود. ٢– مجدي بن عبد الخالق الشافعي. ٣ – إبراهيم بن إسماعيل القاضي. ٤ – السيد عزت المرسي. ٥ – محمد بن عوض المنقوش. ٦ – صلاح بن سالم المصراتي. ٧ – علاء بن مصطفى بن همام. ٨ – صبري بن عبد الخالق الشافعي)، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

– الكاشف، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

– كتاب التهجد وقيام الليل، أبو بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس القرشي، تحقيق: مصلح بن جزاء بن فدغوش الحارثي، مكتبة الرشيد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

– الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

– المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي

(المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

– مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

– المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.

– مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

– مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

– مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ – ١٩٩١.

– مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، ملحق المجلد (١٧)، العدد (٢)، ص ص ١٣٦٩ – ١٤٠٦ (ربيع الثاني١٤٤٥هـ /نوفمبر٢٠٢٣م)

– مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.

– مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

– مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٤.

– المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

– المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣.

– المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

– المنتقى من السنن المسندة، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى:

٣٠٧هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨.

– موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

– ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م.

– ناسخ الحديث ومنسوخه، أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

******